نموذج التوكيل

نموذج التوكيل

السادة المساهمين الكرام

نفيدكم بأن نموذج التوكيل غير متاح بسبب عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية" عن بعد" عن طريق وسائل التقنية الحديثة، وعليه ندعو جميع مساهمي الشركة إلى استخدام التصويت الإلكتروني عن بعد، وذلك عبر الموقع الإلكتروني الخاص بخدمة تداولاتي:

WWW.TADAWULATY.COM.SA

تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ومناقشتها.

السادة / مساهمي شركة الف ميم ياء للمعدات والأجهزة الطبية الموقرين،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: التقرير السنوي للجنة المراجعة عن العام 2024م

يسر لجنة المراجعة في **شركة ألف ميم ياء للمعدات والأجهزة الطبية** أن تقدم تقريرها السنوي لعام **2024م**، والذي يتناول بالتفصيل دورها في تعزيز الحوكمة الفعالة داخل الشركة، والإشراف على كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية، وضمان سلامة التقارير المالية، بما يعكس التزام الشركة بتطبيق أفضل **الممارسات في الحوكمة الرشيدة والشفافية وحماية حقوق المساهمين**.

تستمد لجنة المراجعة دورها وصلاحياتها من **لائحة حوكمة الشركات**، حيث تمارس **الإشراف المستقل** على الممارسات المالية والمحاسبية، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية لضمان حماية أصول الشركة من المخاطر المالية والتشغيلية. كما تمثل اللجنة **ركيزة أساسية في الإشراف على المراجعة الداخلية والخارجية**، حيث تتابع بانتظام أعمال المراجع الخارجي، وتضمن وجود هيكل رقابي فعال داخل الشركة يسهم في تحقيق استدامة العمليات وتعزيز بيئة الأعمال.

وفي ظل التغيرات المستمرة في البيئة التنظيمية والتشغيلية، حرصت لجنة المراجعة خلال عام **2024م** على **مواكبة المتطلبات الرقابية المتجددة**، والعمل على تطوير منظومة الامتثال وإدارة المخاطر، بما يعزز من متانة المركز المالي للشركة، ويضمن استمرارها في تحقيق أداء مالي مستدام.

تشكيل لجنة المراجعة وأعضاؤها

حرصًا من مجلس إدارة الشركة على تعزيز الاستقلالية والشفافية في عمل اللجنة، تم إعادة تشكيل لجنة المراجعة بقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ **31/07/2024م**، وذلك بعد انتهاء دورة اللجنة السابقة في **06/07/2024م** .وقد تم اختيار أعضاء اللجنة بناءً على **معايير الكفاءة والخبرة المهنية في مجالات المراجعة المالية والمحاسبة وإدارة المخاطر**، وذلك لضمان ممارسة اللجنة لدورها الرقابي وفق أفضل الممارسات الدولية.

وقد جاء التشكيل الحالي للجنة على النحو التالي:

الاسم	الصفة
الأستاذ/ محمد بن صالح العلوي الزهراني	رئيس لجنة المراجعة (مستقل)
الأستاذ/ عدنان بن عبد الله العليان	عضة لجنة المراجعة (مستقل) من داخل المجلس
الأستاذ/ حافظ فاروق العطاونة	عضو لجنة المراجعة (مستقل)

ويتسم هذا التشكيل **بالتنوع المهني والخبرة الواسعة في المراجعة المالية والتشغيلية**، ما يتيح للجنة القدرة على **تقييم المخاطر المالية والاستراتيجية** بفعالية، وتعزيز الحوكمة في جميع جوانب الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

اجتماعات اللجنة خلال عام 2024م

عقدت لجنة المراجعة **ست اجتماعات خلال عام 2024م**، وفق جدول زمني محدد، وذلك لمتابعة التطورات الرقابية، وإجراء المراجعات الدورية على التقارير

المالية، وضمان التزام الشركة بسياسات الرقابة الداخلية الفعالة.

رقم الاجتماع	التاريخ
الاجتماع الأول	11/01/2024
الاجتماع الثاني	14/03/2024
الاجتماع الثالث	09/05/2024
الاجتماع الرابع	15/08/2024
الاجتماع الخامس	03/11/2024
الاجتماع السادس	28/12/2024

وقد ركزت اللجنة خلال اجتماعاتها على **مراجعة التقارير المالية الدورية**، والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، وضمان استقلالية المراجع الخارجي، إلى جانب **مناقشة المخاطر التشغيلية والمالية** ومخاطر الالتزام واتخاذ التدابير المناسبة لمعالجتها.

المهام الاستراتيجية للجنة المراجعة

تتولى لجنة المراجعة مسؤوليات رقابية واسعة **استنادًا إلى لائحة حوكمة الشركات**، حيث تعمل على ضمان **سلامة التقارير المالية، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، واستقلالية أعمال المراجعة الداخلية والخارجية**، وقد تضمنت مهام اللجنة خلال عام 2024م ما يلي:

1. **التأكد من نزاهة وموثوقية التقارير المالية**، من خلال مراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية، ودراسة السياسات المحاسبية المتبعة، والتأكد من كفاءة التقديرات المحاسبية الجوهرية، ومتابعة المسائل المالية التي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة.
2. **الإشراف على المراجعة الداخلية**، لضمان قيامها بأداء مهامها وفق المعايير المهنية، والتأكد من **وجود أنظمة رقابة داخلية قوية** قادرة على التكيف مع المتغيرات التشغيلية. وقد حرصت اللجنة على متابعة أعمال المراجعة الداخلية.

3. **الإشراف على المراجع الخارجي**، والتأكد من استقلاليته وكفاءته، حيث عملت اللجنة على **تقييم الأداء الفني للمراجع الخارجي**، وضمان عدم وجود تضارب مصالح قد يؤثر على موضوعية تقاريره، كما قامت بدراسة ومراجعة مخرجات التدقيق الخارجي والتأكد من تطبيق المعايير المحاسبية بدقة ومناقشتها والتوصية بخصوصها لمجلس الإدارة.

تقارير المراجع الخارجي ومخرجات التدقيق

تمت مراجعة تقرير المراجع الخارجي لعام **2023م**، حيث قامت اللجنة بدراسة المخرجات ومتابعة مدى التزام الشركة بالسياسات المالية. كما تابعت اللجنة عن كثب نتائج المراجعة الخارجية لعام **2024م** لضمان معالجة أي ملاحظات قد تؤثر على عدالة التقارير المالية.

جهود اللجنة في تطوير المراجعة الداخلية وتعيين مراجع داخلي متميز

نظرًا لأهمية المراجعة الداخلية كأحد ركائز الحوكمة السليمة، قامت اللجنة بتقييم أداء المراجعة الداخلية، حيث أوصت **بتعيين شركة "إيكوفس" (Ecovis)لتقديم خدمات المراجعة الداخلية**، وذلك بعد دراسة شاملة للعروض المقدمة من الشركات المتخصصة. وتم اختيار "إيكوفس" نظرًا لكفاءتها في تنفيذ المراجعات الداخلية، وسجلها الحافل في تقديم خدمات رقابية فعالة.

التوصيات الرئيسية للجنة المراجعة

قدمت اللجنة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية لدعم تطور الشركة وتعزيز بيئة الحوكمة، ومن أبرزها:

1. **تعديل لائحة لجنة المراجعة بتاريخ 2024/12/11** م تشمل عمليات **الالتزام والمخاطر**، وذلك ضمن جهود اللجنة لتطوير أعمالها بما يضمن تعزيز الدور الرقابي للجنة.
2. **إعداد سياسات متكاملة للشركة** تغطي كافة العمليات التشغيلية والمالية، بما يعزز الانضباط المؤسسي ويضمن تنفيذ العمليات وفق ضوابط تضمن أفضل الممارسات للاستدامة المالية والتشغيلية.
3. **إعداد سجل مخاطر متكامل** يساعد في **تحليل وتقييم المخاطر المحتملة**، مع وضع خطط استباقية لمعالجتها والتخفيف منها.
4. **إعداد سياسة للالتزام** تضمن التوافق مع القوانين واللوائح التنظيمية وتعزز ثقافة الامتثال داخل الشركة.
5. **إعداد سياسة للمخاطر** تحدد الآليات المتبعة لتحديد المخاطر وإدارتها.
6. **تعيين مسؤول للالتزام في الشركة** لضمان تنفيذ السياسات الرقابية بكفاءة.
7. **تعيين مسؤول للمراجعة الداخلية** لتعزيز بيئة الرقابة الداخلية ودعم كفاءة العمليات الرقابية.

رأي اللجنة

بعد مراجعة وتحليل الوضع الراهن لأنظمة الرقابة الداخلية خلال عام 2024م، ترى لجنة المراجعة أن **البيئة الرقابية في الشركة لا تزال بحاجة إلى تحسينات جوهرية، وتطوير مستمر لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية في إدارة المخاطر وتعزيز الضوابط الداخلية** .وقد تبيّن للجنة أن غياب أعمال المراجعة الداخلية خلال العام قد أدى إلى **ضعف القدرة على تقديم تقييم شامل لمستوى الالتزام بالضوابط الرقابية والمعايير المحاسبية المعتمدة**، مما استلزم اتخاذ **إجراءات تصحيحية استراتيجية** لضمان ترسيخ بنية رقابية متينة ومتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية.

وفي هذا السياق، قامت اللجنة بالتوصية **بإنها التعاقد مع مكتب المراجع الداخلي السابق (شركة خارجية متعاقد معها)**بعد أن تبيّن افتقاره إلى الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ مهامه وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة، مما انعكس سلبًا على أعمال المراجعة الداخلية وغياب التقييمات الرقابية الداخلية. واستجابةً لذلك، أوصت اللجنة بتعيين **مراجع داخلي يتمتع بخبرة عالية المستوى في المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال**، وهو ما يعكس التزام اللجنة برفع كفاءة الرقابة الداخلية، وتعزيز آليات الرصد والتقييم بما يواكب المتطلبات التنظيمية وأفضل المعايير الدولية.

ومن أجل إرساء بيئة رقابية أكثر شمولية ودقة، أطلقت اللجنة نطاق عمل متكامل يبدأ من تحليل أعمال الشركة وبناء خارطة للأعمال وإعداد **سجل مخاطر متكامل يُحدّد بوضوح المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية** ومخاطر الالتزام التي قد تواجه الشركة، كما شمل نطاق العمل **وضع خطة مراجعة داخلية مستندة إلى نهج استباقي مبنى على سجل المخاطر** يُعزز القدرة على فحص نظام الرقابة، والضوابط، ومدى كفايتها، وفعاليتها. وتُدرك اللجنة أن هذه الجهود ستُفضي إلى **إجراء تقييم أكثر دقة لنظام الرقابة الداخلية خلال عام 2025م**، ما سيمكنها من تقديم **تقريرها الذي سيعكس بدقة أكبر مدى فاعلية الضوابط الداخلية، ويوضح الإجراءات التصحيحية اللازمة لدعم كفاءة عمليات الشركة واستدامتها**.

وتجدر الإشارة إلى أن **نجاح هذه الجهود يعتمد بشكل أساسي على التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة، والتفاعل بجدية مع متطلبات الحوكمة** .كما تؤكد اللجنة أن **المسؤولية الأولى عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية تقع على عاتق الإدارة التنفيذية**، والتي يجب أن تعمل، تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، على **إرساء منظومة رقابية متكاملة تتسم بالشفافية والفعالية، وتمكن الشركة من مواجهة التحديات التشغيلية**

والتنظيمية بكفاءة عالية.

وفي هذا السياق، تجدّد اللجنة تأكيدها على التزامها **بممارسة دورها الرقابي باستقلالية تامة، وفقاً لأعلى المعايير المهنية**، وحرصها على **تعزيز آليات المراجعة الداخلية والحوكمة بما يرسّخ ثقة المساهمين، ويضمن استدامة الأداء المالي والتشغيلي للشركة على المدى البعيد** .كما تؤكد اللجنة استمرارها في تقديم التوصيات الاستراتيجية، ومتابعة تنفيذها، لضمان تحقيق أقصى درجات الانضباط المالي والرقابي، وتعزيز المكانة المؤسسية للشركة بما يتماشى مع تطلعات مساهميها وأصحاب المصالح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس لجنة المراجعة

الأستاذ/ محمد بن صالح العلوي الزهراني